



# مراجعات الشيعة في عقيدة الإمامية

Shiite reviews on the Imami doctrine

إعداد

د. علي أحمد رمضان  
Dr. Ali Ahmed Ramadan

Doi: 10.21608/jasis.2024.335934

استلام البحث ٢٠٢٣ / ١١ / ١٦

قبول البحث ٢٠٢٣ / ١١ / ٢٩

رمضان، علي أحمد (٢٠٢٤). مراجعات الشيعة في عقيدة الإمامية. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٨(٢٦)، يناير ٢٧٥ - ٣١٠.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

## مراجعات الشيعة في عقيدة الإمامية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى أن فكرة المراجعات كان لها إسهام كبير في إجراء بعض من المراجعات الأساسية التي أدت بهم إلى التخلي عن بعض الأفكار الأساسية للمذهب مثل القول بالمفهوم الإمامي للإمامة، ومن المهم أن يعلم الجميع أن الحكم على أحد هذه الشخصيات لا يعني أنه أصبح ينتمي إلى أهل السنة والجماعة، أو أنه ترك كل ما لدى الشيعة من الأفكار والمعتقدات. فحركة المراجعة والتصحيح هي ظاهرة هداية بعض مشايخ وأئمة التشيع إلى فساد مذهبهم، واقترابهم إلى اكتشاف الحق والصواب، ومحاولتهم إعادة دراسة مذهب أجدادهم، ولم نعترف لأي مفسر أو شارح بأنه خاتم المفسرين أو خاتم الشارحين، وهذا يمثل حيوية الدين ووعينا العلمي به.

### Abstract:

This study aimed to indicate that the idea of revisions had a major role and contribution in carrying out some of the basic revisions among the Shiites, which led them to abandon some of the basic ideas of the doctrine, such as the statement about the Imami concept of the Imamate. It is important for everyone to know that judging one of these figures does not mean that he became affiliated with the Sunnis and the community, or he left all the ideas and beliefs of the Shiites. The movement of revision and correction is the phenomenon of guiding some Shiite sheikhs and imams to the corruption of their doctrine, and their approach to discovering the truth and correctness, and their attempt to re-examine the doctrine of their ancestors, and we do not recognize any interpreter or commentator as the seal of interpreters or the seal of commentators, and this represents the vitality of religion and our scientific awareness of it.

مقدمة :

عند مناقشة المراجعة داخل الشيعة الإمامية، من الضروري مناقشة عدد من المسارات والأساليب المختلفة على الرغم من اختلاف مناهجها وتنوع مواضيعها ومنتجاتها ونتائجها. فهم يزعمون أن الأئمة يعلمون الغيب، وأنهم معصومون عن الخطأ والنسيان والسهو، وأن لهم حرية الاختيار بين التحليل والتحرير، فالإمام عندهم مقاماً محموداً، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات

هذا الكون، ومن ضروريات دينهم الصفوي، أن لأئمتهم مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل. فقد حاول البعض الإصلاح من خلال مسار تنقية الآثار والأخبار عن الأئمة، وهو مصدر مهم للمعرفة الدينية، بينما اتخذ البعض الآخر مساراً مختلفاً وهو مراجعة مذاهب العقيدة وتنقيتها من الشوائب. بالإضافة إلى ذلك كانت الدعوة إلى نقاء الأفكار وتنقية الروايات من أهم الدعوات التي تميز بها هذا العصر بالنسبة لرجال المذهب الإمامي الإثنى عشري. إن الحديث عن الإصلاح والمراجعة والتجديد في صفوف الشيعة الإمامية الإثنى عشرية، يعني الحديث عن مسارات وطرق متعددة، وإن اختلفت في أساليبها، وتنوعت في موضوعاتها ومخرجاتها ونتائجها، فبعضهم اتخذ من مسار إصلاح أدوات المعرفة الدينية، وطرق الاجتهاد طريقاً للإصلاح في الفكر الإثنى عشري، كما أن البعض الآخر قدم محاولة إصلاحية من خلال مسار تنقية الآثار والأخبار المروية عن الأئمة، وهو مورد أساسي للمعرفة الدينية، وقد تبني آخرون مساراً آخر؛ وهو مراجعة عقائد المذهب وتنقيتها من الشوائب، وكان لبعض دعاة الإصلاح مشاركة في أكثر من مسار، فمنهم من نادى بتنقية الروايات، وأضاف إلي ذلك الدعوة إلى تنقية الفكر.

وعلي كلٍ فقد اكتشف مجموعة من كبار القوم – في المذهب الشيعي – فساد المذهب، وبدأوا يعيدون دراسة مذهب أجدادهم وقومهم. وهؤلاء وإن كانوا ليسوا علي مرتبة واحدة في الوصول إلي الحقيقة، لكنهم بدأوا يفكرون بما هم عليه، ويدرسون دينهم دراسة المراجع والناقد والمصحح، وعلي النقيض من ذلك نجد هناك من يدعوا إلي التقارب بين أهل السنة والشيعة. فالتجديد ليس دائماً بالأمر المقبول لدى أغلب علماء الأمة؛ إذ دائماً ما تحول دون تحقيقه آفات أو عقبات تقتضي منهاجاً مناسباً للتغلب عليها ليأتي بثماره.

ويحتل موضوع الإمامة مكانة خاصة في البيئة المعرفية الإسلامية، فهناك تباين بين المذاهب الإسلامية في درجة مشاركة الإمامة في مباحث العقيدة هذا وتُعد عقيدة الإمامية من العقائد الأساسية عند الشيعة لا سيما أنهم قد توارثوها عبر الأجيال، وزادوا عليها مسألة الإمام الغائب، ونرى أن من الأساليب التي اتخذت من أجل ترسيخ مسألة الإمامة هو قيام المنظرين لها بإعطائها منزلة كبيرة بحيث يصعب على من نشأ على الإيمان بها أن يفكر في التشكيك بها.

وفي هذا البحث سنتناول آراء دعاة المراجعة والتصحيح في الإمامة.

**أولاً: تعريف حركة المراجعة:**

**المراجعة لغة:**

ورد في معجم اللغة العربية حول كلمة المراجعة نلاحظ أنه من الفعل رَجَعَ يَرْجِعُ رَجْعاً وَرُجُوعاً وَرُجْعَى وَرُجْعَاناً وَمَرْجِعاً وَمَرْجِعَةً: أي انصرف وفي التنزيل: {إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ}، أي الرُّجُوع والمرجِع، مصدر على فُعْلَى؛

وفيه: {إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا}، أي رُجُوعكم؛ حكاه سيبويه فيما جاء من المصادر التي من فَعَلَ يُفَعِلُ على مَفْعَلٍ، بالكسر، ولا يجوز أن يكون ههنا اسم المكان لأنه قد تعدى بإلى وانتصبت عنه الحال، واسم المكان لا يتعدى بحرف ولا تنتصب عنه الحا إلا أن جملة الباب في فَعَلَ يُفَعِلُ أن يكون المصدر على مَفْعَلٍ بفتح العين. وتراجع القوم: رجعوا إلي محلهم. والمراجعة: المعاودة<sup>(١)</sup>.

والرُجُوعُ: العود إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء مكاناً كان أو فعلاً، أو قولاً، وبذاته كان رجوعه، أو جزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله. فالرُجُوعُ: العود، والرَّجْعُ: الإعادة، والرَّجْعَةُ والرَّجْعَةُ في الطلاق، وفي العود إلى الدنيا بعد الممات، ويقال: فلان يؤمن بالرَّجْعَةِ. فمن الرجوع قوله تعالى: {لئن رجعنا إلى المدينة} <sup>(٢)</sup>. علي ما سبق يتبين أن المراجعة في اللغة العربية تعني إعادة النظر في أمر ما أي تصحيحه والتدقيق فيه لمعرفة مدى صحته.

وترتبط كلمة المراجعة بكلمة التصحيح وتعني لغةً: من الفعل صحح: الصح والصحة والصَّحاحُ: خلافُ السُّقْمِ، وذهاب المرض؛ وقد صحَّ فلان من علته واستصحَّ؛ وصحَّه الله فهو صحیح وصحاح، بالفتح، وكذلك صحیح الأديم وصحاح الأديم، بمعنى أي غير مقطوع، وهو أيضاً البراءة من كل عيب وريب<sup>(٣)</sup>.

وقال صاحب القاموس المحيط: الصُّحُّ وصحَّه وصحاح: ذهابُ المرَضِ، والبراءة من كلِّ عيب، صحَّ يصحُّ، فهو صحیح وصحاح من قوم صحاح وأصحاء وصحاح. صحَّح الأمر: تَبَيَّنَ، مُصَحَّحٌ: الصحیح المودَّة، ومن يَأبَى الأباطيل، رَجُلٌ صَحَّحٌ وصَحَّوْحٌ: يَتَّبَعُ دَقَائِقَ الأمور، فَيُحْصِيهَا وَيَعْلَمُهَا<sup>(٤)</sup>.

والتصحيح لغة مشتق من الفعل (صح) الشيء صحا وصحة وصحاحاً: أي برئ من كل عيب أو ريب، يقال: صح المريض، وصح الخبر، وصحت الصلاة. وصححه: أي أزال خطأه أو عيبه<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف بمصر، ب ط، ص ١٥٩١.

(٢) أبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن للراغب، تحقيق ونشر وتوزيع مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى البار، ج ١، ب ط، ص ٢٥٠، وأيضاً: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مراجعة أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث بالقاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٦٢١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، مرجع سابق، ص ٢٤٠١.

(٤) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص ٩١٥.

(٥) المعجم الوسيط، مجموعة من الباحثين، مجمع اللغة العربية - القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٤م، ص ٥٠٧.

ومما سبق نستنتج أن كلمة مراجعة وكلمة تصحيح تعطي نفس المعني وهو العودة إلي الطريق الصحيح بعد ضلال عنه أو إعادة النظر في شيء ما، هذه الحركة التصحيحية تهدف إلي مراجعة أخطاء الممارسات السابقة .

### المراجعة اصطلاحاً:

هناك تعريفات عدة قال بها رجال المراجعة والتصحيح في المذهب الإمامي الإثني عشري، فقد عرفها الدكتور موسى الموسوي بأنها: مراجعة وتصحيح الشيعة في بعض عقائدها أو أعمالها ولا سيما تلك التي سببت الخلاف مع الفرق الإسلامية الأخرى والتي كانت بحد ذاتها تتناقض مع روح الإسلام والمنطق السليم وهي كانت ولم تزال وبالآ علي المذهب الشيعي حيث أدت إلي تشويه سمعته ومسح معالمه في العالم الإسلامي بل وفي العالم كله<sup>(٦)</sup>.

ويعرفها في موضع آخر بأنها: تصحيح الأفكار الدخيلة والآراء المهلكة وغير السليمة يفرضاها القرآن الكريم وسنة رسول الله والعقل والفطرة السليمة ، ولا شك أن المواعظ البالغة التي تستمد من هذه الينابيع تستقطب القلوب الصافية والنفوس المستعدة وترشد أهلها إلي الحق أفواجاً<sup>(٧)</sup>.

وعرفها أيضاً بأنها: "هي العودة إلي المذهب النقي الصافي الوضاء المتألي الذي يمثل فقه الإمام الصادق علي ضوء كتاب الله وسنة رسوله ثم يحدد الهدف من التصحيح فيقول: "لم يكن الغرض من التصحيح إلا خلاص الشيعة من المحنة التي تعيش فيها فكرياً ونفسياً واقتصادياً"<sup>(٨)</sup>.

ويرى علي شريعتي إن المقصود بالإصلاح الديني هنا: "إعادة النظر في رؤيتنا وفهمنا الديني" لإعادة النظر في الدين نفسه، والعودة إلي الإسلام الحقيقي، والوقوف علي الروح الحقيقية للإسلام الأول"<sup>(٩)</sup>.

ويرى علي شريعتي أنه "بعد انقضاء فترة الأنبياء العظام الذين بلغوا الدين واضحاً، وصادقاً، وقع مصير الدين في أيدي قوّات استعمارية مضادة للإنسانية، تُسمّى بأسماء كالطبقة الروحانية، والطبقة المعنوية، والطبقة الصوفية، وطبقة

(٦) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح (الصراع بين الشيعة والتشيع)، بدون دار نشر، ١٩٨٨م، ص ٦.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٥٢.

(٨) موسى الموسوي، يا شيعة العالم استيقظوا، بدون دار نشر، ١٩٩٢م، ص ١٥٢.

(٩) علي شريعتي، الأمة والإمامة، مراجعة حسين علي شعيب، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٦، ص ١٥-١٦.

الرُّهبان، وطبقة القسيسين، فاتَّخذوا من الدين وسيلة لاستحمار الناس، والاستحمار الفردي والاجتماعي، لأن الدين يعتني ويهتم بكليهما، وبالأخصَّ الإسلام الحنيف<sup>(١٠)</sup>. ومن ثمَّ فحركة المراجعة والتصحيح هي ظاهرة هداية بعض مشايخ وأئمة التشيع إلي فساد مذهبهم، واقترابهم إلي اكتشاف الحق والصواب، ومحاولتهم إعادة دراسة مذهب أجدادهم<sup>(١١)</sup>. وتبدأ عملية المراجعة والإصلاح بالتعددية فحيوية الدين تنبع من الدلالات المتعددة التي يمكن فهمها من نصوص الوحي "إمكانية وجود مراتب مختلفة للكلام الواحد، ولذلك نحن نعيش التعددية في عالم التفسير دائماً، أي إننا قبلنا بالتعددية في هذا المجال، ولم نعترف لأي مفسر أو شارح بأنه خاتم المفسرين أو خاتم الشارحين، وهذا يمثل حيوية الدين ووعينا العلمي به"<sup>(١٢)</sup>.

وهناك من عرفها بنقد المذهب الإمامي ونادى بأن أول طريق المراجعة والتصحيح لا يأتي إلا بكسر الصنم والمتمثل في أهم مصادر الفكر الشيعي الإمامي وهو كتاب الكافي للكليني، وهو الإمام البرقي الذي هداه الله إلى الحق، وهو من أعرف الناس بهذه الكتب، وقد رأى أن هذه المصادر أصنام تعبد من دون الله، فنادى بكسرها وتحطيمها. ومن ثم يرى أن كتب التقارب التي يؤلفها الشيعة هي كتب دعوة واستدراج للسني المغفل ليسقط في شباكهم<sup>(١٣)</sup>.

ويرى مجتهد الشبستري أن ولاية الفقيه ألغت الأصالة والمشروعية لرأي الناس، في تعيين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يُبنتى على المشروعية السياسية للهيئة الحاكمة من موقع مشروعية الانتخابات<sup>(١٤)</sup>.

(١٠) علي شريعتي، النباهة والاستحمار، ترجمة هادي السيد ياسين، بيروت: دار الأمير، ط٢، ٢٠٠٧م، ص١٠٩.

(١١) بسمة أحمد جستنية، ظاهرة التصحيح عند الشيعة، مجلة الدراسات العقدية، ج١، عدد١، السعودية ٢٠٠٩م، ص١٢٩.

مقال منشور علي شبكة الانترنت تحت رابط :

<http://www.aqedamm.com/index.php/2018-01-26-23-02-39/2018-01-26-23-24-29/item/25-2018-02-22-06-28-04>

(١٢) عبد الكريم سروش، أرحب من الأيديولوجيا، مؤسسة الانتشار العربي، ط١، بيروت ٢٠١٤م، ص٥٨.

(١٣) آية الله العظمى السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقي، كسر الصنم أو ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن الكريم والعقل نقض كتاب أصول الكافي للكليني، ترجمة عبد الرحيم ملازاده البلوشي، دار البيارق- عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص١٤، ١٨.

(١٤) محمد مجتهد الشبستري، نقد القراءة الرسمية للدين، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت- لبنان، ٢٠١٧م، ص٤٤.

ومن ثم فإن الحديث عن أي إصلاح أو مراجعة في أي مذهب أو معتقد ديني أو فكري، ينم عن وجود إرث معوق، يحول دون انطلاق الإنسان نحو آفاق رحبة، ما يدفع إلى التساؤل حول منهج يتناول هذا الإرث، في ظل ما أفرزته الحداثة من محمولات شكلت تحدياً صارخاً في وجه الفكر بكل أنواعه.

### ثانياً: مراجعات عقيدة الإمامة:

إن مفهوم الإمامة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه وتعالى من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقوم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتب، ويوحى إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه.. أي أن الإمامة هي النبوة، والإمام هو النبي، والتغيير في الاسم فقط<sup>(١٥)</sup>.

ويعتقد أصحاب المذهب الإمامي<sup>(\*)</sup>. أن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين من آل البيت، وهذه الفكرة - حصر الأئمة بعدد معين - قد وضع جذورها في القرن الثاني ممن يدعي الصلة بأهل البيت أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم..

هذا وقد رفع أصحاب المذهب الإمامي أئمتهم إلى منزلة تقارب منزلة الأنبياء أو تسمو عليها عند فريق منهم، وإذا كانوا قد أجمعوا على عصمة الأنبياء، فذلك يتبعه بالضرورة عصمة الأئمة، وبناءً على هذه المنزلة العالية التي رفع إليها الإمامة أئمتهم، فقد اتفقوا على وجوب عصمتهم، وجعلوا ذلك من أخص صفاتهم.

وعليه فإننا سنحاول في هذا البحث جاهدين تناول مراجعات عقيدة الإمامة عند دعاة المراجعة والتصحيح، وذلك في أربع نقاط وهي: إنكار النص على الإمام، وعدم تحديد الأئمة، وإبطال دعوى عصمة الأئمة.

### ثالثاً: إنكار النص على الإمام:

يعتقد أصحاب المذهب الإمامي الإثني عشري أن الإمامة من أجل الأمور بعد النبوة، بل غالى الشيعة الإمامية وجعلوا الإمامية تعلق علي مرتبة النبوة، وهي منصب إلهي والتصدي له بالمعنى الشرعي الشامل لدينا لم يتحقق إلا بالتعيين الإلهي فالنص الشرعي على الإمامة من أبرز شرائطها، بعيداً عن اختيار الناس فقد قال سبحانه: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} (الأحزاب: ٣٦). فلا بد من الانصياع التام والتسليم المطلق لقضاء الله وقضاء رسوله لأن قضاء الرسول ﷺ قضاء الله تعالى: فليس للمؤمن أن يختار لنفسه

(١٥) ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، ج ٢، ب.ن، ط ٢، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ص ٦٥٥.

(\*) ويطلق عليهم الأئمة الإثني عشر، ويطلق عليهم أيضاً بالجعفرية نسبة إلى أبرز أئمتهم الفقهاء.

أمراً وفي هذا الأمر قضاء إلهي محتوم ، فالخلافة منصب إلهي مقرر من قبل الله تعالى؛ حيث اصطفى لهذا المنصب من يرى فيه الأهلية والقدرة على تحمل مسؤوليتها وأمام هذا التشريع لا نخير أنفسنا في اتباع هذا الخليفة باجتهاد أو استحسان بل لا اجتهاد ولا استحسان أمام النص المقدس وقد علمنا قصور عقولنا وقدراتنا في هكذا تشريعات<sup>(١٦)</sup>.

وقد أكد الخميني في كشف الإسرار علي هذا المعنى بقوله: "كل من عنده أدنى اطلاع عن أوائل ظهور الإسلام وبدائيات دعوة رسول الإسلام يحصل له اليقين أن الإمامة في الإسلام كانت رفيقة النبوة من أول يوم وحتى آخر لحظة عمر الرسول ﷺ" <sup>(١٧)</sup>.

ويقول مرتضى مطهري<sup>(\*)</sup>: "وإذا قلنا في تعريف الإمامة أنها متممة للنبوة في مجال بيان الدين، فذلك يعني أنها واجبة لأداء وظيفة النبي ﷺ في بيانه لأحكام الدين، عندئذ ما كان دليلاً لوجب عصمة النبي من الخطأ والذنب يعود ليكون بذاته دليلاً لوجب عصمة الإمام<sup>(١٨)</sup>؛" ويقول الدكتور محمد حسين الصغير مقررًا نفس المعنى: "والإمامة عند الإمامية امتداد للنبوة، فكما كانت النبوة منصبًا إلهيًا لا حول للبشر فيه ولا طول، فكذلك الإمامة<sup>(١٩)</sup>".

ويرى القزويني<sup>(\*)</sup>: إن النص هو السبب الوحيد في تعيين الإمام، وذلك لأن الإمامة خلافة من الله تعالى على البرية<sup>(٢٠)</sup>، والخلاصة أن بعث النبي ﷺ وتعيين

(١٦) رافد حسن مجيد، الإمامية في الفكر الشيعي، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد ١٣، عدد ٢، ٢٠١٤م، ص ٨٤، وأيضاً: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية، ص ٦٥٦.

(١٧) الخميني، كشف الإسرار، ط ٢، دار المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، ١٩٤٨م، ص ١٥٠.

(\*) عالم دين وفيلسوف إسلامي ومفكر شيعي إيراني، وهو أحد تلامذة الفيلسوف الإسلامي محمد حسين الطباطبائي وروح الله الخميني، ولد في (١٩١٩ - ١٩٧٩م).

(١٨) مرتضى المطهري، الإمامة، ترجمة جواد علي كسار، مؤسسة أم القرى، دار الحوراء، دت، دار نشر، ص ١٠٢.

(١٩) د. محمد حسين الصغير، الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م - ٥١٤٢٤، ص ١٨، وأيضاً: حسن جمال البلوشي، أهل البيت، العصمة من الضلالة الأساس النظري والواقع التطبيقي، ط ١، دار القارئ، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٨٢.

(\*) عالم مسلم عربي حجازي الأصل، يرتفع نسبه إلى الإمام مالك بن أنس، ولد عام (١٢٠٣ - ١٢٨٣).



الوصي لا ينفكان أحدهما عن الآخر في الشريعة الإسلامية، وأن الخلافة مقترنة بالنبوة، وكلا الأمرين بيد الله تعالى وباختياره لا بيد الأمة وباختيارهم<sup>(٢١)</sup>؛ وقال الحلبي في نهج الحق وكشف الصدق: "ذهبت الإمامية كافة إلى أن الطريق إلى تعيين الإمام أمران: النص من الله تعالى أو نبيه، أو إمام ثبتت إمامته بالنص عليه، أو ظهور المعجزات على يديه؛ لأن شرط الإمام العصمة وهي من الأمور الخفية الباطنة التي لا يعلمها إلا الله"<sup>(٢٢)</sup>.

وعلى ما سبق: ينحصر تعيين الإمام عند الشيعة في النص، وعليه فيجب على النبي ﷺ أن يعين من يخلفه من بعده، وكذلك يجب على الإمام أن ينص على الخلف من بعده الذي يجب أن يرجع إليه الناس.

ولكن من دعاة التصحيح والمراجعة من يرى خلاف ذلك فيرى الكسروي<sup>(\*)</sup>. بأن منصب الخليفة عند المسلمين يثبت بالشورى وليس بالنص ويعتبر الكسروي قول الإمامية بأن الإمام لا يكون إلا بالنص الإلهي جاء في سياق التطور الإمامي الذي انتهى بانفصال الشيعة عن جماعة المسلمين وانتكاس الشيعة من قواد للثورات في العصور الأولى إلى جماعة معتزلة للجهاد والإصلاح فترة طويلة من التاريخ<sup>(٢٣)</sup>.

ويرى الكسروي بأن لفظ (الإمام) كان يشير في عرف المسلمين إلى من يتقدم على الآخرين ليقودهم أو يرشدهم، وأن المسلمين كانوا يسمون الخلفاء والفقهاء أئمة بهذا الاعتبار، حتى استحدثت بعض الشيعة للإمام مفهوم النيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم والقول بالنص<sup>(٢٤)</sup>.

(٢٠) السيد محمد حسن القزويني، الإمامة الكبرى والخلافة العظمى، ج ٢، دار القارئ، ط ١، ١٤٢٣/٥١٤٢٣ م ص ٨٣.

(٢١) نفس المرجع، (٨٦/٢ - ٩٢).

(٢٢) ابن المطهر الحلبي، نهج الحق وكشف الصدق، تحقيق وتقديم، السيد رضا الصدر، تعليق الحسيني الأرموي، دار الهجرة، ١٤٢١ هـ، ص ١٦٨، السيد عبد الله شير، حق اليقين في معرفة أصول الدين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٧ م - ١٤١٨ هـ، ص ١٨٥، وأيضاً: ابن المطهر الحلبي، كشف المراد في تجريد الاعتقاد، تحقيق حسن زاده الأملّي، مؤسسة نشر الإسلام، ط ٧، ١٤١٧ هـ، ص ٤٩٥.

(\*) ولد في تبريز عاصمة أذربيجان عام ١٢٦٧ هـ تقريباً، فإنه من أسرة يعود نسبها إلى أهل البيت.

(٢٣) أحمد الكسروي، التشيع والشيعة، تحقيق ناصر القفاري وسلمان العودة، ب.ن، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ص ٥٢.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٥١.

وقد ناقش الكسروي أشهر أدلة الإمامية مبينا أن قولهم بأنهم في سبيل تقرير قولهم أوجبوا على الله تعالى أن يجعل إمامًا، قائلا: "وليس للناس أن يسنوا على الله سنة ويكلفوه بها، كما بين أن قوله تعالى: (يَأْيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) [النساء: ٥٩] تدل على نقيض ما يريد الإمامية، وهو وجوب طاعة من تولى من المسلمين ممن اختاره المسلمون لدخوله في قوله (مِنْكُمْ) ويسأل الكسروي: لِمَ لَمْ يُسَمَّ اللهُ عَلِيًّا فَتَكُونَ الْآيَةَ صَرِيحَةً لَا تَحْتَمِلُ الْخِلَافَ؟<sup>(٢٥)</sup>.

كما أن قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [المائدة ٥٥] التي تسمى آية التطهير، لا تدل على القول بالإمامة في نظر الكسروي، لأنه يكذب سبب النزول الذي تستدل به الشيعة الإمامية، ولأن الآية في نظره وردت بلفظ (الَّذِينَ) وهي صيغة جمع لا تصلح أن تكون في واحد، ويرى الكسروي بأن قول النبي ﷺ (من كنت مولاة فعلي مولاة) لا تعلق له بالإمارة، والخلافة، وكل ما فيه أنه أمر بالتوصية بالولاء لعلي رضي الله عنه<sup>(٢٦)</sup>.

**هذا ويمكن تلخيص رأي أحمد الكسروي في عقيدة الإمامية فيما يلي :**

١. عدم تنصيب القرآن على اسم علي<sup>(٢٧)</sup>.
٢. اجتماع الصحابة على مبايعة أبي بكر رضي الله عنه : حيث يستبعد الكسروي أن يجتمع الذين حموا رسول الله ﷺ وناصروه ونشروا الدين من بعده على التخلي عن الإمامة لو كانت من حقائق الدين ، كما يتساءل الكسروي: أي نفع كان لهم في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟
٣. قول علي رضي الله عنه: إنما الشورى في المهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً فهو الله رضى.
٤. عدم ذكر الحسن رضي الله عنه أي نص على إمامته في جميع رسائله التي أرسلها لمعاوية .
٥. ذب أحد أكبر العلويين وهو زيد بن علي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما<sup>(٢٨)</sup>.
٦. تأييد كثير من العلويين لبعض الخارجين على بني أمية والعباسيين مثل تأييدهم للنفس الزكية وغيره ممن سبق عرضهم عند الحديث عن رأي البرقي في الإمامة.
٧. موت الحسن العسكري - وهو الإمام الحادي عشر - بلا عقب<sup>(٢٩)</sup>.

<sup>(٢٥)</sup> المرجع نفسه، ص ١١١.

<sup>(٢٦)</sup> المرجع نفسه، ص ١١٣، ١١٢.

<sup>(٢٧)</sup> المرجع نفسه، ص ١٠٩.

<sup>(٢٨)</sup> انظر: المرجع السابق، ص ١١٤، ١١٥.

ومما سبق يتضح لنا: أن الكسروي يرى بأن الإمامة التي يعتقدونها الإمامية لا تدل عليها النصوص، وأن إيجاب وجود الإمام عقلاً هو من الإيجاب على الله وهو مما لا يليق بالبشر أن يتفوهوا به، وأن الرأي القائل بأن الإمامة بالشورى هو الموافق للقرآن وكلام علي ومواقف كبار العلويين.

أما محمد الياصري فيرى بأن أئمة آل البيت وعلى رأسهم علي رضي الله عنه يمثلون مستوى عال من العلم والعبادة والجهاد في سبيل الحفاظ على الدين، وهو ما يفسر به الياصري المنزلة الواردة لبعضهم عن الرسول ﷺ مثل كون علي لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق وأنه رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كما في الأحاديث المشهورة<sup>(٢٠)</sup>.

نستطيع أن نأخذ موقف الياصري من عقيدة النص على الأئمة الاثني عشر من خلال أمور ذكرها في كتابه المنهاج تحت عنوان "الإمامة"، وهي باختصار:

١. أن القرآن يبين أن الله تعالى إذا أراد تعيين أحد لمنصب (تشريعي أو تنفيذي) فإنه يصرح باسمه، ولم يصرح القرآن بأن علياً يجب أن يكون بعد النبي ﷺ<sup>(٢١)</sup>.

٢. الإمامة لا تستلزم الأفضلية، وأنها تصح أن تكون للمفضول مع وجود الأفضل وكما وهب الله الخلافة والملك لطالوت وهو ليس نبياً فلا يلزم أن يكون الإمام أفضل أهل عصره إذ قد كان طالوت ملكاً بأمر الله سبحانه وتعالى ونصه في حين أن نبي الله يوشع وداود موجودان<sup>(٢٢)</sup>.

أما إسماعيل آل إسحاق الخوئيني فقد أعلن بشكل واضح رأيه في الإمامة حين صرح بعدم وجود أي نص على الإمامة، وأخذ يستعرض أدلة الشيخ المفيد العقلية ويرد عليها مبيناً أن الآيات التي تذكر لا دلالة فيها على الإمامة، فأية التطهير تدل على فضيلة وليس على الإمامة، وقوله: (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ آمَنُوا) [المائدة: ٥٥] لا توجد فيها أي إشارة إلى الإمامة، وهي بلفظ الجمع

<sup>(٢٩)</sup> انظر: المرجع السابق، ص ٦٩.

<sup>(٢٠)</sup> محمد الياصري، مذهبنا الإمامي الإثني عشري بين منهج الأئمة والعلو، مخطوط، ص ٥، والياصري يشير إلى حديث علي رضي الله عنه: (عهد إلى رسول الله ﷺ أنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) رواه أحمد في المسند (٩٥/١، ١٢٨). والترمذي ٥٩٤/٥. وابن ماجه ١٤٢/١ وغيرهم. وأما حديث بريدة وغيره (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله..) فقد رواه مسلم ١٨٧١/٤ ح ٩٨٧، وأحمد (٥٣٥/٥) (٣٨٤/٢). والنسائي في الخصائص، ص ٥.

<sup>(٢١)</sup> محمد الياصري، المنهاج أو المرجعية القرآنية، مخطوط، ٨٩ - ٩٠.

<sup>(٢٢)</sup> المرجع السابق، ص ٩٠.

وليس خاصة بعلي والمراد منها تولي جميع المؤمنين، وقوله ﷺ (من كنت مولاه فعلي مولاه) لا يدل إلا على وجوب تولي علي وعدم معاداته بل حبه ونصرته<sup>(٣٣)</sup>. وعلي كل فقد توصل إسماعيل آل إسحاق الخوئي إلى فكرة مفادها أن المذهب الشيعي هو حزب سياسي، وأن طائفة مفسدة أرادت ضرب الخلافة والمسلمين فقاموا بالتسمي بالإسلام، واخترعوا عناوين الإمامة والولاية وأتبعوا ذلك بمحدثات كثيرة، كما أبدى رأيه في الإمامة ووصفها بأنها: الأكذوبة التي هي قطعاً وبقيناً مخالفة للقرآن.

أما أحمد الكاتب فيري أن فكرة تعيين الإمام بالنص منكره خاصة في رد أهل البيت لهذه النظرية، وهو في- نظر الكاتب- ما أدى بمنظري العقيدة الإمامية إلى اللجوء إلى سلاح التقيبة، وتفسير كل ما يصدر عن الإمام مما يخالف بالتقيبة، ومن ذلك تفسير لعن بعض الأئمة لبعض الرواة الغلاة بأن الإمام يريد صرف أعين السلطان عنه.. وهكذا، كما أن موت إسماعيل بن جعفر الصادق في حياة الصادق، وقد كان منظرو عقيدة الإمامة يشيعون سرّاً في العراق أن الإمام بعد الصادق هو إسماعيل، وهو ما أدى إلى ظهور القول بالبداء<sup>(٣٤)</sup>.

أما موسى الموسوي فيرى أن عقيدة الإمامية في النص والعصمة والقداسة للأئمة؛ كانت هي البادرة الأولى للتفريق بين الشيعة والسنة، لا سيما وأن أصحاب الفكرة أخذوا يصورون العهد الذي كانت المعارضة الشيعية الأولى تطالب بالعودة إليه وهو عهد السلف الصالح بأنه عهد كئيب مظلم، وأن رموزه مطعون فيهم بالنفاق والردة، مما جعل الأكثرية تقف موقف العداء من هذه الأفكار الضالة. ويرى الموسوي بأن هذه الإمامة لا تعني القيادة السياسية التي هي "الخلافة"، وإنما تعني القيادة الروحية أو القيادة العلمية للأئمة<sup>(٣٥)</sup>.

ويرى الموسوي بأن حديث زيد بن أرقم عن النبي ﷺ: "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما" وفي رواية: "تركت فيكم الثقلين"<sup>(٣٦)</sup>.

<sup>(٣٣)</sup> إسماعيل آل إسحاق الخوئي، الموسوعة القرآنية، مخطوط القسم الأول، ص ٨١ - ٨٢.

<sup>(٣٤)</sup> انظر: أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، الدار العربية للعلوم، ط ٣، ٢٠٠٥م، ص ٨٢ - ٨٥.

<sup>(٣٥)</sup> موسى الموسوي، المتآمرون على المسلمين الشيعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢١.

<sup>(٣٦)</sup> الترمذي ٥/٦٢٢ ح ٣٧٨٨ واللفظ لهما. ورواه الإمام أحمد ١٤/٣، ١٧.

وبينما يستدل الشيعة بهذا الحديث على وجوب قيادة أهل البيت للأمة. ويرى الموسوي بأن هذا الحديث صريح في بيان القيادتين المنفصلتين الأولى هي: قيادة دستورية وهي القرآن والثانية: قيادة علمية أو روحية وهي للأئمة أهل البيت ويبين أن القرآن الذي هو القيادة الدستورية يدل على أن الخلافة بالشورى<sup>(٣٧)</sup>. وليس بالنص. ويذكر الموسوي بأن عقيدة النص والجمع بين القيادتين أدخلت الشيعة في نفق مظلم مليء بالانحرافات، أولها الطعن في الصحابة بحجة أنهم خالفوا النص، ثم القول بالعصمة، والتقدیس المفرط المفضي إلى الغلو<sup>(٣٨)</sup>.

كما أن الموسوي يَعدُّ الإفراط في استخدام التقية في تحليل مواقف وأقوال الأئمة، هو من آثار القول بالنص، فقد قادهم قولهم إلى تفسير أي فعل أو قول لأحد الأئمة يخالف فكرة النص الإلهي على الإمامة بالتقية، حتى صار للتقية والمراوغة بُعداً كبيراً في المذهب<sup>(٣٩)</sup>.

ويرى موسى الموسوي إلى أن قول الشيعة بالنص الإلهي على خلافة علي يصطدم بعدة عقبات كل منها يكفي لهدم الفكرة من أساسها منها:

(١) ثناء الإمام علي – والأئمة من بعده على الصحابة، ومبايعته لهم، وذلك من خلال نصوص كثيرة ذكرها الموسوي منها قول الإمام علي: "لقد رأيت أصحاب محمد فما أرى أحداً يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً وقد باتوا سجداً وقياماً يراوحن بين جباههم وخدودهم ويقفون على مثل الحجر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم، إذ ذكر الله هملت أعينهم حتى تبيل جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب ورجاء العقاب"<sup>(٤٠)</sup>.

وهنا يتساءل الموسوي مستنكراً: هل "مثل هؤلاء الصحابة التي أثنى عليهم الله هذا أن الثناء العظيم، ومدحهم الإمام عليّ بهذا الوصف الكبير، خالفوا النص الإلهي في أمر ورد فيه تشريع من الله وهم حماة التشريعات الإلهية ومنفذيها"<sup>(٤١)</sup>.

<sup>(٣٧)</sup> موسى الموسوي، المتآمرون على المسلمين الشيعة، مرجع سابق، ص ٢١.

<sup>(٣٨)</sup> نفس المرجع، ص ١٤١ - ١٤٢.

<sup>(٣٩)</sup> نفس المرجع، ص ١٣٧ - ١٤٠.

<sup>(٤٠)</sup> موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشيع، ب ط، ١٩٨٨م، ص ٣٢، وأيضاً: نهج البلاغة، ج ١، جمع الشريف المرتضى مع شرح، محمد عبده، مؤسسة المعارف ببيروت، ١٩٩٦م، ص ١٠٤.

<sup>(٤١)</sup> موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، مرجع سابق، ص ٣٢.

لذا يتساءل في موضع آخر: "إذا كانت الخلافة بنص سماوى وكان هذا النص في علي، هل كان بإمكان الإمام أن يغيض النظر عن هذا النص ويبايع الخلفاء، ويرضخ لأمر لم يكن من حقهم؟" (٤٢).

يضاف إلى هذا موقف الإمام علي من السيدة عائشة بعد حرب الجمل، حيث أكرمها الإمام إكراما يليق بزوجة الرسول ﷺ ، حينما أعادها من ساحة الحرب مصحوبة بعدد من النساء القرشيات، وبرأ ساحتها من الحرب التي قادتها، وألقى اللوم على فئة استغلّت براءتها، بينما تجاهلت الشيعة سنة الإمام علي ولم يغفروا للسيدة عائشة خروجها على الإمام، وهذا هو سبب موقفهم المعارض لعائشة (٤٣). وكذلك قول الإمام الصادق: "أولدى أبو بكر مرتين، ومع ذلك يعارض الشيعة الصادق الذي يفتخر بجده بروايات لفقوها للصادق تجرح وتطعن في هذا الجد أي أبى بكر" (٤٤).

٢) موقف الإمام علي من الخلافة حيث وردت نصوص كثيرة في نهج البلاغة توضح عدم رغبة الإمام في الخلافة منها: "دعوني والتمسوا غيري فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، واعلموا أنني إن أحببتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب .... وأنا لكم وزيراً خير بكم مني أميراً" (٤٥).

ويقول في نص آخر: "والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية إربة ولكنكم دعوتوني إليها، وحملتوني عليها، فلما أفضت إلى نظرت إلى كتاب الله وما وضع لنا وأمرنا بالحكم به فاتبعته وما استسن النبي (ﷺ) فاقتديته" (٤٦). ٣) إذا كانت الإمامة نصاً إلهياً كما تذهب الشيعة وأنها في أولاد الإمام من بعده والأئمة الاثني عشر، فلم لم يعين على ابنه الحسن خليفة وإماماً من بعده، وقال قولته: أترككم كما ترككم رسول الله.

٤) إذا كانت الخلافة منصباً إلهياً فلم تنازل عنها الحسن حقناً للدماء، خاصة وأن حقن الدماء أمام حق إلهي سماوى يتناقض مع قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ) [التوبة: ١١١]

(٤٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٤٣-٤٤.

(٤٤) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، ص ٤٥-٤٦.

(٤٥) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، ص ٣٢. وأيضاً: نهج البلاغة، جمع الشريف مرتضى، ج ١، ص ١٨٢.

(٤٦) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح مرجع سابق، ص ٣٤. وانظر: نهج البلاغة، ج ١، مرجع سابق، ص ١٨٢.

٥) عندما ثار الحسين ضد يزيد بن معاوية واستشهد في كربلاء ومعه أولاده وصحابته، لم يذكر أنه كان يدافع عن خلافة إلهية مغتصبة بل ثار لإحياء دين رسول الله ﷺ.

٦) لا توجد لدى الأئمة بعد ذلك أية إشارات لخلافة إلهية حتى الغيبة الكبرى<sup>(٤٧)</sup>.

هذا يمكننا أن نلخص أفكار الموسوي حول فكرة الإمامة بما يلي:

١. يرى بأن الإمامة الشرعية هي منزلة روحية، وليست منزلة سياسية.
٢. أن الخلافة تتم بالشورى وليس بالنص.
٣. أن الخلافة تنعقد للمفضول مع وجود الأفضل.
٤. أن علياً تأخر عن بيعة أبي بكر ثم بايع طواعية وبدون إكراه.
٥. أن تأخر علي في بيعة أبي بكر رضي الله عنهما داخل ضمن حق الفرد في الاختيار الذي يكفله مبدأ الحريات في الإسلام.
٦. أن التشيع في عهد الأئمة كان يعني أن علياً أولى بالخلافة فقط، وأن الخلافة تتم بالشورى.
٧. أن ثورات الطالبيين التي بدأت بخروج الحسين رضي الله عنه ومن جاء بعده كانت للمطالبة بما كان عليه المسلمون أيام الرسول ﷺ وأيام الخلفاء الأربعة.
٨. أن مفهوم الجمع بين القيادة السياسية والعلمية بدأ عند الإمامية في بداية القرن الرابع، وأن المشاركين في وضعه هم العباسيون والبويهيون وبعض علماء المذهب.
٩. أدى انحراف الشيعة في مفهوم الإمامة إلى انسحاب فئة كبيرة من المؤيدين لهم، وإلى دخول كثير من البدع في المذهب الإمامي<sup>(٤٨)</sup>.

#### رابعاً: عدم تحديد الأئمة:

تكشف لنا كتب الشيعة الإمامية أن شيطان الطاق هو الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين من آل البيت، وأنه حينما علم بذلك زيد بن علي بعث إليه ليقف على حقيقة الإشاعة، فقال له زيد: بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقمونها، أفترى أنه كان يشفق

<sup>(٤٧)</sup> موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٥.

<sup>(٤٨)</sup> خالد بن محمد البيهقي، أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآرائهم، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م، بدون دار نشر، ص ٣٥٩.

علي من حر، اللقمة ولا يشفق علي من حر النار؟ قال (شيطان الطاق) قلت له: كره أن يخبرك فتكفر فلا يكون له فيك الشفاعة لا والله فيك المشيئة كذا<sup>(٤٩)</sup>. وفي رواية الكليني في الكافي: قال زيد بن علي لأبي جعفر: (يا أبا جعفر ع أبي علي الخوان فيلقمني البضعة السمينة، ويبرد لي اللقمة الحارة كنت أجلس مع حتى تبرد، شفقة علي، ولم يشفق علي من حر النار، إذ أخبرك بالدين و لم يخبرني به؟ فأجاب شيطان الطاق جعلت فداك من شفقتك عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار...)<sup>(٥٠)</sup>.

ولقد شارك شيطان الطاق رجل آخر هو هشام بن الحكم (المتوفى سنة ١٧٩)<sup>(٥١)</sup>. بل يرى القاضي عبد الجبار الهمداني أن الذي ادعى النص، وجرأ الناس على شتم أبي بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار هشام بن الحكم وهو ابتداء ووضعها، وما ادعى هذا النص أحد قبله<sup>(٥٢)</sup>. فالأئمة المعصومون عند الشيعة الإثني عشرية هم الأئمة الاثنا عشر<sup>(٥٣)</sup>. من نسل الإمام الأول علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت النبي محمد الذين عينهم

(٤٩) أبو عمرو محمد بن عمر كشي، رجال الكشي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - كربلاء، ١٩٦٢م، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٥٠) جعفر بن محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج ١، دار الكتب الإسلامية، ط ٣، طهران، ١٣٨٨م، ص ١٧٤، ويعقب محب الدين الخطيب علي هذا النص فيقول: " وبأخذ منه أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة الضالة وحصر الإمامة والتشريع وادعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت. انظر: مجلة الفتح ص ٥، العدد (٨٦٢)، خاتمة العام الثامن عشر ذو الحجة ١٣٦٧هـ.

(٥١) هشام بن الحكم الكندي من أعلام الشيعة في القرن الثاني الهجري، ومن رواة الحديث ومتكلمي الشيعة، وهو من أصحاب جعفر الصادق وموسى الكاظم، وقد روى عنهما أحاديث، وتعلم علم الكيمياء على يد جعفر الصادق، وكان يعمل بالتجارة. انظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢م، ١٩٨٢م، ص ٥٤٤، أشاع هشام بن الحكم أن ما يقول به في الإمامة إنما هو عن أمر موسى الكاظم، فأساء إليه أبلغ الإساءة حتى سجنه المهدي العباسي ثم أخرجه «وأخذ عليه العهد أن لا يخرج عليه ولا على أحد من أولاده، فقال: والله ما هذا من شأني ولا حدثت فيه نفسي " انظر: ابن كثير / البداية والنهاية: ١٨٣/١٠.

(٥٢) أبو بكر البيهقي، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط ١، ١٤٠٨م / ١٩٨٨م، ٢٢٥/١.

(٥٣) وهم: الإمام الأول: علي بن أبي طالب، ويلقبونه بالمرتضى، الإمام الثاني: الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ويلقبونه بالمجتبى، الإمام الثالث: الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ويلقبونه بالشهيد، الإمام الرابع: علي بن الحسين بن علي بن



الرسول محمد في حديث الاثني عشر خليفة حسب اعتقاد الشيعة الاثني عشرية وقد توارثوا العلم والحكمة عن النبي محمد وعلي بن أبي طالب، وهم حسب اعتقاد الشيعة الاثني عشرية أئمة معصومون في التبليغ كعصمة الأنبياء، وكلامهم تشريعي يعتبر بمثابة الحديث النبوي في تفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وبذلك يشمل كتب الحديث عند الشيعة: حديث النبي الذي يكون منقولاً على السنة الأئمة أو الصحابة العدول أو أحاديث الأئمة أنفسهم، وتذكر المصادر الشيعية أن مصدر التلقي عند هؤلاء الأئمة هو النقل عن النبي، فينقل كل إمام علمه إلى خليفته من بعده<sup>(٥٤)</sup>.

وترى الإمامية علي لسان رئيس محدثهم "ابن بابويه" الملقب بالصدوق يقول: واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده - عليهم السلام- أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمر المؤمنين

أبي طالب رضي الله عنهم، ويلقبونه بالسجاد، وقيل بزین العابدين، الإمام الخامس: محمد بن علي بن الحسين، ويلقبونه بالباقر، وكنيته أبو جعفر، الإمام السادس: جعفر بن محمد بن علي، ويلقبونه بالصادق، وكنيته أبو عبد الله، الإمام السابع: موسى بن جعفر الصادق، ويلقبونه بالكاظم، وكنيته أبو ابراهيم، الإمام الثامن: علي بن موسى بن جعفر، ويلقبونه بالرضي، وكنيته أبو الحسن، الإمام التاسع: محمد بن علي بن موسى، ويلقبونه بالنقي، وقيل بالجواد، وكنيته أبو جعفر، الإمام العاشر: علي بن محمد بن علي، ويلقبونه بالنقي، وقيل بالهادي، وكنيته أبو الحسن، الإمام الحادي عشر: الحسن بن علي بن محمد، ويلقبونه بالزكي، وقيل بالعسكري، وكنيته أبو محمد، الإمام الثاني عشر والأخير: محمد بن الحسن العسكري، ويلقبونه بالمهدي، وقيل بالحجة القائم المنتظر، وكنيته أبو القاسم، وهو الحجة الغائب عند الشيعة، وقد زعموا أنه سيخرج في آخر الزمان ويملاً الأرض عدلاً ويأتي بشريعة جديدة. انظر: أ.د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي، التشيع، نشأته ومراحل تكوينه، درا ابن رجب، مكة المكرمة، ط٣، ١٤٣٣هـ، ٢٠١١م، ص١٢، وأيضاً: إيمان صالح العلواني، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدي عند الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، (٣٩/١)، وأيضاً: د. ناصر بن عبد الله الفقاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد، ط١، ١٤١٤هـ، (١) - ٣٠ - ١٣٠، السكسكي الحنبلي، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، تحقيق د. بسام علي العموش، مكتبة المنار، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م ١٤١٧هـ. ص٦٨، وأيضاً: د. أحمد محمد أحمد حلمي، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة، ط٣، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، ص٢٠١.

(٥٤) الأئمة الاثنا عشر، موقع ويكيبيديا تحت رابط:

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A6%D9%85%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%B4%D8%B1](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%B4%D8%B1)

وأنكر واحداً ممن بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد ﷺ<sup>(٥٥)</sup>.

أن عقيدة حصر الإمامة بأناس معينين سرت في الكوفة<sup>(٥٦)</sup>. بسعي ويبدو مجموعة من أتباع هشام والشيطان، وكان بعض من تعرض عليه هذه الدعوة في المجتمع الإسلامي، يذهب إلى جعفر يسأله عن حقيقة الأمر، فيروي الكشي بسنده عن سعيد الأعرج. قال: كنا عند أبي عبد الله رضي الله عنه فاستأذن له رجلان، فأذن لهما، فقال أحدهما: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ قال: ما أعرف ذلك فينا، قال: بالكوفة قوم يزعمون أن فيكم إماماً مفترض الطاعة، وهم لا يكذبون أصحاب ورع واجتهاد.. منهم عبد الله بن يعفور وفلان وفلان، فقال أبو عبد الله رضي الله عنه: ما أمرتهم بذلك ولا قلت لهم أن يقولوه قال: فما ذنبي! واحمر وجهه وغضب غضباً شديداً، قال: فلما رأيا الغضب في وجهه قاما فخرجا، قال أتعرفون الرجلين؟ قلنا: نعم هما رجلان من الزيدية<sup>(٥٧)</sup>.

إذن فكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثاني الهجري ممن يدعي الصلة بأهل البيت أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم.. ولقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم في عدد الأئمة قال في التحفة: اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأئمة، ولكنهم مختلفون في مقدارهم فقال بعضهم خمسة وبعضهم سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر وبعضهم: ثلاثة عشر<sup>(٥٨)</sup>.

هذا ونجد من دعاة الإصلاح والمراجعة من يري خلاف ذلك فيري أحمد الكاتب أن البادرة الأولى للفكر الإمامي تمثلت في فكرة الوصية، وهي تعني أن النبي ﷺ أوصى بالإمامة إلى علي رضي الله عنه فقط دون أن يسمى من بعده، وأن علياً أوصى بها للحسن وأن الحسن أوصى بها للحسين وهكذا، دون أن يقال بأن ثمة نصاً

(٥٥) محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، رسالة الاعتقادات، ط مركز نشر الكتاب، إيران ١٣٧٠هـ، ص ١٠٣.

(٥٦) انظر: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ١٠٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٩٨٣م، ص ٢٥٩.

(٥٧) أبو عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي، رجال الكشي، بيروت - لبنان ٢٠١٤م، ص ٤٢٧.

(٥٨) شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، مختصر التحفة الاثني عشرية، تعريب لشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه علامة العراق محمود شكري الألوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٧٣هـ، ص ١٩٣. ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد، الملجد الثاني، مرجع سابق، ص ٦٦٥.

على الأئمة، ويذكر الكاتب أن أول من صاغ نظرية الوصية هو ابن سبأ ثم رتبها بعده طائفة الكيسانية<sup>(٥٩)</sup>.

ويري أحمد الكاتب أن فكرة تحديد الأئمة باثني عشر إمامًا جاءت كحل لأزمة كبيرة وقع بها منظرو العقيدة الإمامية، ألا وهي موت الإمام الحادي عشر بلا ولد فلم يكن أمام المتكلمين إلا ادعاء الولد المختفي لأسباب أمنية، ثم بعد زمن جاءت فكرة "الغيبية الكبرى" والقول بأن المختفي هو آخر الأئمة ومهدي آخر الزمان<sup>(٦٠)</sup>.

لقد بين الكاتب في رسالته إلى مرتضى القزويني أنه لا يشك في صحة "حديث الغدير - من دون بعض الإضافات الضعيفة-، وأنه لا يشك في صحة "حديث الثقلين"<sup>(٦١)</sup>. أو "الطائر المشوي"<sup>(٦٢)</sup>. أو قصة المباهلة وما نزل فيها أو "التصدق بالخاتم" أو غيرها من الأحاديث التي تتحدث عن فضل أهل البيت ولكنه كما يقول: "ولكني لا أجد فيها حديثًا عن الإمامة الإلهية أو القائمة المسبقة أو المهدي محمد بن الحسن العسكري، وإنما أجد فيها أحاديث عامة وغير محددة، وبعيدة عن أفكار الفلاسفة والمتكلمين والغلاة. وإن حبي لأهل البيت واعترافي بفضلهم وقبولي لتلك الروايات لا يلزمني بقبول أية رواية أخرى، حتى لو كانت ضعيفة السند<sup>(٦٣)</sup>.

فبعد تتابع الانقسامات في المنتسبين إلى آل البيت (بمعناه العام)، وبروز عدة أجنحة لكل قسم، وكل قسم منها يحاول بعض المنتسبين إليه تأكيد أولوية إمامه بأي طريقة فالكيسانية - وهم المنتسبون لابن الحنفية - تدعي حصر الإمامة في ذرية ابن الحنفية لأنه صاحب راية علي في القتال والحسينيون يؤكدون أولوية الذرية الحسينية بالعلم وحياسة سلاح الرسول ﷺ، ثم هم انقسموا بعد ذلك فيما بينهم فأظهر بعضهم

<sup>(٥٩)</sup> انظر: أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص ٣٣ - ٣٤، ٤٧.

<sup>(٦٠)</sup> انظر: المرجع السابق، ص ٧٧.

<sup>(٦١)</sup> وهو حديث زيد بن أرقم عن النبي ﷺ: (إني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما) الترمذي ٥ / ٦٢٢ ح ٣٧٨٨. مسند الإمام أحمد ٣ / ١٤، ١٧ وقال الهيثمي: إسناده جيد. وقال الألباني: صحيح صحيح سنن الترمذي ح ٢٩٨٠). والحديث أصله في مسلم (٢٤٠٨).

<sup>(٦٢)</sup> الذي فيه أن النبي ﷺ قال: اللهم انتني بأحب الناس إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقد ضعفه كل من ابن القيم في كتاب الفوائد (٣٨٢)، وابن كثير في البداية والنهاية ٧/٣٧٥ - ٣٧٧، والدهلوي في مختصر التحفة الاثني عشرية (١٦٥) وغيرهم.

<sup>(٦٣)</sup> رسالة الكاتب إلى مرتضى القزويني.

القول بالوراثة العامودية من أجل إسقاط بعض المنافسين - ولم يكن القول بتعيين الأئمة قد ظهر بعد - ، وأما الزيدية فتؤيد فكرة زيد بتحديد الأئمة في البيطين عموماً وتشتترط لكونه إماماً أن يكون صالحاً عالماً زاهداً وحاملاً للسياف في وجه الظلمة، ثم ظهرت العباسية تدعي أولوية العباس - عم الرسول ﷺ - ومن بعده ذريته.

والكاتب يشير إلى أن هذا الانقسام أدى إلى ظهور فكرة حصر الإمامة في السلالة الحسينية وإلى القول بالوراثة العامودية من بعد الحسين رضي الله عنه<sup>(٦٤)</sup>.

فالكاتب يريد أن يبين أن الشيعة لم تكن تؤمن منذ أول يوم بالنص والتعيين وتحديد عدد الأئمة بدلالة مشاركة كثير منهم مع أي معارض يخرج من آل البيت وبدلالة كثرة انقساماتهم بعد كل إمام إلى فرق شتى كما يقرر ذلك كتاب الشيعة المتقدمون في الفرق والمقالات كالنوبختي ومحمد بن سعد الأشعري<sup>(٦٥)</sup>.

ونحن نرى أن الله تعالى قال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (النساء آية: ٥٩) ولم يحصر سبحانه أولي الأمر بعدد معين وهذا واضح جلي، بالإضافة إلى ذلك فإن أمر تعيين الأئمة من أعظم أمور الدين عندهم وهو صنو النبوة أو أعظم.. فكيف لا يبين الله ذلك في كتابه ويذكر الأئمة بأسمائهم وأعيانهم؟ لا يوجد لأئمتهم ذكر في كتاب الله، وليس هناك نص صحيح متواتر في تعيين أئمتهم.. ولو وجد لما تخطب الشيعة وتاهوا في أمر تعيين الإمام كما حكى ذلك كتب المقالات فإن النبي الله في الأحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوقت ولاية الأمور في عدد معين، ففي الصحيحين عن أبي ذر قال: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف»<sup>(٦٦)</sup>.

أما كتب الشيعة الاثني عشرية فهي طافحة بالروايات التي تحدد الأئمة باثني عشر، والملاحظ أن هذه الروايات كانت موضع التداول السري، وكان الأئمة يكذبون روايتها مما يثير الشكوك في صدقها، لا سيما وكتاب الله سبحانه والذي أمر الأئمة بالرجوع إليه في الحكم على ما ينسب إليهم أقوال- لا شاهد من فيه لهذه الروايات إلا عن طريق التأويلات الباطنية والروايات الموضوعية فيصبح عمدتهم في النهاية هذه الروايات.. التي تؤكد الشواهد كذبها، كما أن الأوائل الذين جمعوا هذه الروايات وهم الصفار وإبراهيم القمي والكليني هم من الغلاة الذين يجب اعتبارهم خارج الصف

<sup>(٦٤)</sup> انظر: أحمد الكاتب ، تطور الفكر السياسي الشيعي ، مرجع سابق، ص ٤٧

<sup>(٦٥)</sup> يقول ابن خلدون معلقاً على كثرة انقسامات الشيعة وهذا الاختلاف العظيم يدل على عدم النص. انظر: لياح المحصل لابن خلدون، ص ١٣٠.

<sup>(٦٦)</sup> تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦/٥١٩٨٦م، ١٠٥/٢، والحديث المذكور أخرجه البخاري بلفظ: قال النبي ﷺ لأبي ذر (اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة) . صحيح البخاري- مع الفتح كتاب الأذان، باب إمامة المفتون والمبتدع، ج ٢/ ص ١٨٨ (٦٩٦).

الإسلامي لنقلهم أساطير نقص القرآن وتحريفه فهم بهذا غير مأمونين وكتبهم غير موثوقة..

وكتاب النهج الذي هو أصح كتاب عند الشيعة لا ذكر فيه للأئمة الاثني عشر بأسمائهم وأعيانهم؛ بل جاء فيه ما ينقض مبدأ حصر الأئمة، حيث قال صاحب نهج البلاغة .. إنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر.. يقاتل به العدو، وتأمين السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر، ويستراح من فاجره (٦٧). فلم يحدد الأئمة بعدد معين. فأين تذهب الشيعة، وهي تزعم أنها تصدق بكل حرف في النهج؟. كما أن اختلاف أقوال فرق الشيعة في هذا الأمر، وتباين مذاهبهم في تحديد عدد الأئمة وأعيانهم يكشف حقيقة هذه الدعوى، إذ كل طائفة تدحض مزاعم الأخرى وتكذبها، وكفى الله المؤمنين القتال (٦٨).

بالإضافة إلي ما سبق فإن مسألة حصر الأئمة بعدد معين لا يقبلها العقل ومنطق الواقع؛ إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟ ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثني عشرية لا يتعدى قرنين ونصف إلا قليلاً.

كما أن الأمة لم تجتمع عليهم لأنهم لم يتولوا حكماً. ما عدا علياً والحسن بل الشيعة أنفسهم مختلفون في شأنهم وفي أعدادهم وأعيانهم اختلافاً لا يكاد يحصى إلا بكلفة، كما حفلت بتصوير ذلك كتب الفرق والمقالات. ثم إنه ﷺ قال في الحديث: {كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ} (٦٩). وهذا يعني أنهم لا يختصون بعلي وأولاده ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده لذكر ما يميزون به ألا ترى أنه لم يقل كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب، وإن كانوا كذلك لأنه قصد القبيلة التي يمتازون بها، فلو امتازوا بكونهم من بني هاشم، أو من قبيل علي لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقاً علم أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بل بنو تيم وبنو عدي، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل (٧٠).

فإذن لم يبق من الأوصاف التي تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء.. ألا ترى أن هذا الرقم وصف به هؤلاء الخلفاء الصالحاء كما وصف به أصدادهم، فقد جاء في صحيح مسلم في أمتي اثنا عشر منافقاً (٧١).

(٦٧) نهج البلاغة، جمع الشريف المرتضى، ص ٨٢.

(٦٨) انظر: ما كتبه أبو حاتم الرازي في التشكيك بإمامة أئمة الاثني عشرية بعد جعفر الصادق في كتاب الزينة، ص ٢٣٢، ٢٣٣، (مخطوط).

(٦٩) أخرجه البخاري ح (٧٢٢٢-٧٢٢٣)، ومسلم ح (١٨٢١)

(٧٠) تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج ٤، ص ٢١١.

(٧١) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم: ٣/٢١٤٣ - ٢١٤٤، (ح ٢٧٧٩).

ويبدو أن هذا الرقم الذي تدعيه الشيعة الاثني عشرية يعود في الأصل إلى زعم يهودي قديم ورد في كتاب دانيال ، كما أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن في التوراة مثل ذلك <sup>(٧٢)</sup>.

#### خامساً: إبطال دعوى عصمة الأئمة:

من العقائد الثابتة عند الإمامية والتي أجمع عليها علماءهم القول بعصمة أئمتهم الاثني عشر، ومن ثم فإن كل ما ذكره الإمامية عن عصمة الأنبياء، قالوا به في عصمة الأئمة، والقول بعصمة الأئمة عندهم مبني على موقف مذهبي خاص من قضية الإمامة تميزوا به عن سائر الفرق الإسلامية، حيث يرون أن الإمامة امتداد للنبوة، ومن ثم يدخلونها حسب رؤيتهم المذهبية في نطاق أصول الدين، ويرون أنها أس الإسلام، وأهم قضية فيه .

فمسألة العصمة لها أهمية كبرى في المذهب الشيعي <sup>(٧٣)</sup>. حتى عدها البعض من المبادئ الأساسية <sup>(٧٤)</sup>. يقول صاحب الأنوار: (اعلم أن الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة من الذنوب صغيرها وكبيرها. فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل ولا للإسهاء من الله سبحانه) <sup>(٧٥)</sup>، ويقول: (إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطأً ونسياناً من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله) <sup>(٧٦)</sup>.

#### تعريف العصمة عند الإمامية:

اتفق الإمامية على أن العصمة هي الحفظ من الوقوع في المعصية، وترك الطاعة مع القدرة عليها، وقد اختلفت عباراتهم في ذلك إلا أنها تؤول إلى هذا المعنى؛ يعرف الشيخ المفيد في كتابه النكت الاعتقادية العصمة فيقول: العصمة لطف <sup>(٧٧)</sup>.

(٧٢) تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج ٤، ص ٢١٠، وأيضاً: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية، مرجع سابق، ص ٦٧٠ - ٦٧٥.

(٧٣) انظر: عبد الله فياض، تاريخ الإمامية، دار التعارف، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ م، ص ١٥٧.

(٧٤) باقر شريف القرشي، حياة الإمام موسى بن جعفر، تحقيق مهدي باقر القرشي، ج ١، العتبة الكاظمية المقدسة، ١٤٣١ م، ص ١١١.

(٧٥) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٢١١.

(٧٦) نفس المرجع، ص ٣٥٠.

(٧٧) ويعرف الشيعة اللطف بأنه ما يقرب المكلف معه من الطاعة ويبعد عن المعصية، ولا حظ له في التمكين، ولم يبلغ الإلجاء. انظر: الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان العكبري، النكت الاعتقادية، تحقيق رضا المختاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط ١، ١٤١٣ م، ص ٣٥.

يفعله الله بالمكلف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما<sup>(٧٨)</sup>؛ وقد أكد علماءهم أن العصمة لا تنفي وجود القدرة على الفعل في المعصوم وهذا ما بينه الزنجاني بقوله: والعصمة عبارة عن قوة في العقل من حيث لا يغلب على كونه قادرًا على المعاصي كلها.. وليس معنى العصمة أن الله يجبره على ترك المعصية بل يفعل به إطفاءً يترك معها المعصية باختياره مع قدرته عليها كقوة العقل وكمال الفطنة والذكاء ونهاية صفاء النفس وكمال الاعتناء بطاعة الله تعالى<sup>(٧٩)</sup>.

وعلى الرغم من اقتصار الشيخ المفيد والزنجاني وغيرهم في تعريف العصمة على الحفظ من الوقوع في المعصية أو ترك الطاعة، فقد أضاف إليهما أكثر علماء الإمامية العصمة من الخطأ والنسيان كما يقول محمد رضا المظفر مبيناً هذا المعنى: "والعصمة هي التنزه عن الذنوب والمعاصي صغائرهما وكبائرها وعن الخطأ والنسيان<sup>(٨٠)</sup>؛ ويقول الطباطبائي في تفسيره الميزان ونعني بالعصمة وجود أمر في الإنسان المعصوم يصونه عن الوقوع فيما لا يجوز من الخطأ أو المعصية<sup>(٨١)</sup>."

ويرى الشهرستاني في الملل والنحل أن: "الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصاً، ووصية إماماً جلياً، وإما خفياً. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو

(٧٨) الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان العكبري، النكت الاعتقادية، مرجع سابق، ص ٣٧، وانظر: مقداد بن عبد الله السيوري الحلبي، اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، تعليق محمد تقي المصباحي النردبي، تحقيق ونشر مجمع الفكر الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ، ص ٢٣٥، أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م، (٢) (٣٤٧)، السيد محمد الحسيني الشيرازي، القول السديد في شرح التجريد، دار الإيمان إيران، ط١، ١٣٨١هـ ١٩٦١م، ص ٣٣٣، الحلبي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق حسن زاده الأملي، مؤسسة نشر الإسلام، السابعة ١٤١٧هـ، ص ٤٩٤، الجواد التبريزي، في السهو عن النبي ﷺ، دار الصديقة الشهيرة، ط٢، ١٤١٩هـ، ص ٩، أحمد بن زين الدين الأحسائي، كتاب العصمة، بحث مفصل في عصمة الأنبياء والأئمة، تحقيق صالح أحمد الدياب، مؤسسة البلاغ، مؤسسة شمس هجر، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، ص ٣٥، ٣٦.

(٧٩) السيد إبراهيم الموسوي الزنجاني، عقائد الإمامية الاثنى عشرية، إيران، قم الخامسة، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م ٤٢/١.

(٨٠) نفس المرجع، ص ٤١.

(٨١) السيد محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، (٢/١٣٧).

بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصيبهم، بل هي قضية، أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجود التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبار والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً، وعقداً، إلا في حال التقية<sup>(٨٢)</sup>.

ويرى محمد حسن القزويني<sup>(\*)</sup> أن: "العصمة من مقومات الإمامة، ولولاها لم يكن الشخص إماماً من جانب الله تعالى، كما أنه لا يكون نبياً مرسلًا لو لم يكن معصوماً، والمراد بالعصمة في الإمام والخليفة ما هو المراد بها في النبي ﷺ من عدم جواز الخطأ عليه، وعدم صدور المعصية منه<sup>(٨٣)</sup>؛ ويجمع ابن بابويه القمي في الاعتقادات الأئمة مع الأنبياء والرسول والملائكة في سياق واحد ليقدر لهم جميعاً العصمة فيقول: "اعتقاداتنا" في الأنبياء والرسول والأئمة والملائكة صلوات الله عليهم أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنباً لا صغيراً ولا كبيراً ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرن<sup>(٨٤)</sup>؛ ويقرر الحلي المعنى نفسه فيقول: "ذهبت الإمامية إلى أن الأئمة كالأنبياء، في وجوب عصمتهم عن جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت، عمدًا وسهوًا، لأنهم حفظوا الشرع والقوامون به حالهم في ذلك كحال النبي ﷺ<sup>(٨٥)</sup>".

ومن ثم فمن شروط الإمامة العصمة وما دامت العصمة أمراً خفياً فهي تستدعي النص من ثم قال الإمامية بأن النبي ﷺ قد نص على أن يكون علي بن أبي طالب الإمام من بعده؛ يبين مرتضى مطهري ذلك فيقول: "كان علي عليه السلام هو

(٨٢) حمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ (١/١٤٦).

(\*) هو رجل دين وفقه شيعي عراقي، ومؤلف لعدد من الكتب، وهو من تلامذة محمد كاظم الخراساني، وهادي الطهراني، وشيخ الشريعة الأصفهاني. ولد (١٨٧٩-١٩٦٠).

(٨٣) محمد حسن القزويني، الإمامة الكبرى والخلافة العظمى، دار القارئ، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، (٢/١١٥).

(٨٤) ابن بابويه القمي "الشيخ الصدوق" الاعتقادات، تحقيق عصام عبد السيد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم-إيران، ط ١، ١٣٧١هـ، ص ١٠٠.

(٨٥) ابن المطهر الحلي، نهج الحق وكشف الصدق، مرجع سابق، ص ١٦٤، وانظر أيضاً: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الاستبصار فيما اختلف فيه من الآثار، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م (١/٣٧١)، وأيضاً: عادل كاظم عبد الله، العصمة عند السيد الخوئي وعند المشككين، دار وادي السلام، الكويت، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص ٢١ - ٤٣. وأيضاً: د. محمد حسين الصغير، الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية، مرجع سابق، ص ١٩.



وصي النبي ﷺ ، وقد علمه الإسلام كما وكيفا، ولقته ما هو موجود وما ينبغي أن يكون بحيث تحول إلى عالم استثنائي يتميز على جميع أصحابه، بل غدا مثله و لا يخطئ في قول ولا يشتهه في كلام، وما من شيء الله إلا وهو يعرفه<sup>(٨٦)</sup>؛ ثم يستطرد قائلاً: ثم عرفه للأمة وأمر الناس بالرجوع في مسائل دينهم من بعده إلى وصيه وأوصيائه.. بل إن الأئمة أخذوا علوم الإسلام من النبي ﷺ بطريق غيبي جهله ولقد تحولت المعرفة من النبي ﷺ إلى علي العلي ومنه بلغت الأئمة من بعده، وفي جميع أدوار الأئمة كان هناك عالم إسمي معصوم لا يخطئ يتحول من إمام إلى الذي يليه<sup>(٨٧)</sup>؛ ومن هنا تطل مسألة العصمة؛ إذ تذهب الشيعة للقول: ما دام لا يمكن أن ينفذ الخطأ إلى قول النبي ﷺ عمداً أو سهواً، ولا يجوز عليه الاشتباه، فكذا الحال بالنسبة لتلميذه الخاص؛ إذ لا يمكن له أن يخطئ أو يشتهه، فكما أن النبي مسدد بشكل من الأشكال بالتسديد الإلهي كذلك يكون تلميذه الخاص هذا مسدداً بالتسديد الإلهي أيضاً<sup>(٨٨)</sup>، وكذلك سائر الأئمة كالنبي معصومون عن الخطأ والغفلة والذنب<sup>(٨٩)</sup>.

وهذه المسألة لقيت انتقاداً واسعاً في الحركة التصحيحية، فالبرقعي يرى أن الآية التي يستدل بها الشيعة لإثبات العصمة هي دليل على عدمها فقوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ} [الأحزاب: ٣٣] دليل على أنهم غير معصومين، وأن الله يريد أن يذهب عنهم رجساً كان موجوداً ويزيله، فدل على عدم العصمة<sup>(٩٠)</sup>، كما يؤكد أن الأئمة أنفسهم علّموا الناس أن العصمة في كتاب الله وليست في الأشخاص، واستشهد البرقعي على ذلك بقول الإمام الباقر رحمه الله: "إذا وردكم عنا حديث فاسألوا أين ورد هذا في كتاب الله وفي آية أي ما يؤيده"<sup>(٩١)</sup>.

ويرى القائل بعصمة الأئمة بناءً على آية الأحزاب ينبغي أن يقول بعصمة جميع المؤمنين لقوله تعالى: {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ} [المائدة: ٦] "فيصبح المؤمنون كلهم معصومين؛ إضافة إلى أنه لا فضيلة للعصمة الذاتية التي تكون من إرادة إلهية تكوينية تستحيل معها المعصية... وإن كل حجر ومدر يكون معصوماً بإرادة الله التكوينية"<sup>(٩٢)</sup>.

(٨٦) مرتضى المطهري، الإمامة، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٨٧) نفس المرجع، ص ٤٦.

(٨٨) نفس المرجع، ص ٥٠.

(٨٩) نفس المرجع، ص ٧١.

(٩٠) أبو الفضل البرقعي، كسر الصنم نقض كتاب أصول الكافي، ترجمة عبد الرحيم البلوشي، دار البيارق بعمان، ط ١، ١٤١٩هـ، ص ٢٢٥.

(٩١) المرجع السابق، ص ١٤١.

(٩٢) أبو الفضل البرقعي، كسر الصنم، مرجع سابق، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

والملاحظ في توجه البرقعي أنه أراد إسقاط العصمة من جانبين:

**الجانب الأول :** تناقض الأدلة في ذاتها من حيث التوجيه الشيعي.

**الجانب الثاني:** أن النصوص الواردة عن الأئمة تنفي القول بالعصمة للأشخاص<sup>(٩٣)</sup>. أما محمد الياسري فيري أن العصمة ليست من لوازم الأئمة، لأن اشتراطها يخالف تعيين الله طالوت ملكا - وهو غير معصوم - مع وجود النبي المعصوم يوشع بن نون عليه السلام<sup>(٩٤)</sup>.

كما ذكر الياسري أن الأئمة قد أكدوا في كلامهم أصلاً مهما هو: "أن كل ابن آدم خطأ، وأن كل إنسان معرض للخطأ والنسيان والسهو والغفلة وغيرها من العوارض والصفات البشرية، فها هو الإمام علي عليه السلام يقول: (لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي إلا أن يكفيني الله من نفسي ما هو أملك به مني، فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره)<sup>(٩٥)</sup>، ويؤكد أيضا الإمام علي عليه السلام هذا الأصل قائلاً: (ما أهمني ذنب أمهلت بعده حتى أصلي ركعتين)<sup>(٩٦)</sup>.

أما موسى الموسوي فيري أن عصمة الأئمة من العقائد التي دخلت في مفهوم الإمامة بعد عصر الأئمة<sup>(٩٧)</sup>. ويرى أن أول إشارة إلى العصمة وردت على لسان علي بن الحسين عندما سئل عنها، فقال: إنها الاعتصام بحبل الله . وعندما احتدم الخلاف على الإمامة... كان لا بد من أن يدعم ذلك القول بعصمة الإمام<sup>(٩٨)</sup>، كما يؤكد أن العصمة التي نسبت إلى الأئمة كان الغرض منها تثبيت تلك الروايات الكاذبة التي تتنافى مع العقل والمنطق والتي نسبت إلى الإمام كي يسد باب النقاش في محتواها على العقلاء والأذكىاء، ويرغم الناس على قبولها؛ لأنها صدرت من معصوم لا يخطئ. ففي الوقت الذي تقول فيه الإمامية بأن القول بالعصمة أحد فضائل الأئمة، نجد الموسوي في المقابل يصف العصمة في حقيقة حالتها بأنها: تنقيص من حق الإمام لا مدح فيه؛ لأن تفسير العصمة بالمفهوم الشيعي تعني أن الأئمة منذ ولادتهم

<sup>(٩٣)</sup> خالد القرني ، ظاهر التصحيح في مذهب الإمامية الاثني عشرية، الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، ط١، ١٤٣٥هـ ، ص ٧٦

<sup>(٩٤)</sup> محمد الياسري ، المنهاج أو المرجعية القرآنية ، مخطوط ، ص ٩١.

<sup>(٩٥)</sup> نهج البلاغة، ج ٢، جمع الشريف المرتضى، مرجع سابق، ص ٢٠١.

<sup>(٩٦)</sup> نفس المرجع ، ص ٧٢.

<sup>(٩٧)</sup> انظر: موسى الموسوي، الصرخة الكبرى أو عقيدة الشيعة الإمامية في أصول الدين وفروعه في عصر الأئمة وبعدهم، من مطبوعات المجلس الأعلى في أمريكا - لوس أنجلوس، ١٤١١هـ ، ص ٥٤.

<sup>(٩٨)</sup> موسى الموسوي، إيران في ربيع قرن، طبعة بيروت ١٩٧٢م، ص ٣٧.

وحتى وفاتهم لم يرتكبوا معصية بإرادة الله، وهذا يعني فقدانهم الإرادة في تفضيل الخير على الشر، ولست أدري أي فضيلة تكتب للمرء عند الله إذا لم يستطع القيام بعمل الشر بسبب إرادة خارجة عن ذاته؟!، نعم إذا كانت العصمة تعني أن الأئمة مع القدرة على الإتيان بالمعاصي لن يأتوا بها لعلو نفوسهم، ومملكة قوية في أخلاقهم. وحاجز يحجزهم عن معصية الله، فهذا كلام معقول يتلاءم مع المنطق والعقل، ولكن في هذه الحالة لا نستطيع القول: إن هذه النفسية تخص أشخاصاً معدودين، وإنما خاصة لأئمتنا فقط، بل إنها صفة يستطيع كل إنسان أن يتصف بها إذا التزم حدود الله وأطاع أوامره وانتهى عن نواهيه<sup>(٩٩)</sup>.

كما يبين الموسوي بأن الإمامية لو كانت تقول بأن الأئمة لم يأتوا بالمعاصي لكمال نفوسهم ولوجود ملكة قوية أخلاقية، أو لعظم تقواهم لكان هذا كلاماً معقولاً، وإن كانت هذه النفسية لا تخص أشخاصاً معدودين، بل هي (صفة يستطيع كل إنسان أن يتصف بها إذا التزم حدود الله وأطاع أوامره وانتهى عن نواهيه)، ويبين الموسوي أن القرآن بما ذكر فيه عن يوسف عليه السلام يدل دلالة واضحة على الطبيعة البشرية للأنبياء<sup>(١٠٠)</sup>.

ويؤرخ الموسوي لبداية الانحراف العقائدي لدى الشيعة بشأن مسألة الإمامة بعد الإعلان الرسمي عن غيبة المهدي ٣٢٩هـ، حيث ظهرت هذه الآراء التي تذهب إلى أن الخلافة لعلی بالنص الإلهي، ومخالفة الصحابة للنص الإلهي، بالإضافة إلى اعتبار الإمامة من أصول الدين، وقد ساعد على نشر هذه الآراء عاملان:

**الأول:** بعض رواة الشيعة وبعض علماء المذهب، ولكي لا يكون هناك للتشكيك نسبوا إلى الأئمة من أمثال الباقر والصادق، وهذه الروايات التي تدعم حق علي وأهل بيته إنما تسيء إلى الإسلام، وتنسق عصر الرسالة والمجتمع الإسلامي في هذا الوقت.

**الثاني:** فكرة عصمة الأئمة التي جعلت هذه الروايات الغريبة مقدسة لا تخضع للنقاش أو الجدل أو النقد<sup>(١٠١)</sup>.

والملاحظ في نقد الموسوي أنه يريد إسقاط العصمة من داخلها بعيداً عن النظر في الأدلة، وإنما من خلال التأمل في بنية الفكرة ذاتها<sup>(١٠٢)</sup>.

<sup>(٩٩)</sup> موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، ص ١١١ - ١١٢.

<sup>(١٠٠)</sup> انظر: نفس المرجع، ص ٨٢، ويقصد الموسوي أن حكاية الله تعالى عن يوسف أنه هم بالمرأة يدل على أنه بشر يعتريه ما يعترى البشر، ولكن الله تعالى صرفه.

<sup>(١٠١)</sup> راجع: موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٦.

وعلي كل ما سبق يرى موسى الموسوي أن عقيدة النص والجمع بين القيادتين؛ أدخلت الشيعة في نفق مظلم مليء بالانحرافات، أولها الطعن في الصحابة بحجة أنهم خالفوا النص، ثم القول بالعصمة والتقديس المفرط المفضي إلى الغلو، كما أنّ الموسوي يعدّ الإفراط في استخدام النقية في تحليل مواقف الأئمة وأقوالهم ، هو من آثار القول بالنص ، فقد قادهم قولهم إلى تفسير أي فعل أو قول لأحد الأئمة يخالف فكرة النص الإلهي على الإمامة بالنقية، حتى صار للنقية والمراوغة بعداً كبيراً في المذهب<sup>(١٠٣)</sup>.

وعلي خلاف ما سبق من دعاة المراجعة والتصحيح نجد محمد حسين فضل الله يرى أن الأنبياء والأئمة معصومون في التبليغ ومعصومون من الذنوب<sup>(١٠٤)</sup>. فهو بهذا لم يخرج عن قول الإمامية بالجملة في إثبات العصمة للأنبياء والأئمة. ويرى أن هذه العصمة تكون بفيض من الله على نفس المعصوم بحيث يمتنع الانحراف وصدور الباطل منه<sup>(١٠٥)</sup>.

كما يرى فضل الله بأن القول بالعصمة ليس من ضروريات الدين، وأن من لم يقربها فهو مسلم، وهو يعد العصمة من ضروريات المذهب الإمامي فقط<sup>(١٠٦)</sup>. ويرى أن العصمة لا تتنافى مع ما يسميه (نقاط الضعف البشري)، فالمعصوم قد يخطئ في الأمور الحياتية أو ينسى بعض الأشياء العادية، كما يرى بأنه قد يسهو في الآيات ثم يصحح له<sup>(١٠٧)</sup>.

ويرى فضل الله بأن النبي قد يصدر عنه الخطأ الذي لم يعتقد كونه خطأ : مثل إذن النبي لمن أذن لهم من المتخلفين عن غزوة تبوك، والذين قال الله لنبيه في شأنهم: { عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهُمْ } (التوبة : ٤٣) ، حيث يرى فضل الله بأن مثل

<sup>(١٠٢)</sup> وفي نفس الاتجاهين السابقين يسير الياصري في نقده للقول بالعصمة. انظر: محمد الياصري ، مذهبنا الإمامي الإثنى عشري بين منهج الأئمة والغلو، ص ٥ وما بعدها ، وأيضاً: المنهاج أو المرجعية القرآنية ص ٨٩-٩١.

<sup>(١٠٣)</sup> انظر: خالد بن محمد البيدي ، أعلام التصحيح والاعتدال ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ ، موسى الموسوي ، المتأمرين على المسلمين الشيعة، ص ١٤٠-١٤٣ .

<sup>(١٠٤)</sup> انظر: محمد حسين فضل الله، الندوة ج٢، دار الملاك ، ص ٦١ ، ٣٧٠ ، و ٣٨٤ ، محمد حسين فضل الله، فقه الحياة، حوار أجراه أحمد أحمد وعادل القاضي ، مؤسسة العارف للمطبوعات ببيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ ، وأيضاً: ١٠٠ سؤال وجواب (٢٧/٣) ، محمد حسين فضل الله، مسائل عقديّة، دار الملاك، ط٢، ١٤٢٢هـ، ص ٧٨ - ٨١.

<sup>(١٠٥)</sup> انظر: محمد حسين فضل الله ، فقه الحياة ، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

<sup>(١٠٦)</sup> نفس المرجع، ص ٢٧٤ - ٢٦٧.

<sup>(١٠٧)</sup> انظر: من لا يحضره الفقيه ١/٢٣٤.

هذه الكلمة تستعمل في مقام العتاب الخفيف الذي يكشف عن طبيعة الخطأ غير المقصود للتصرف، كما أن الحادثة لا تحمل في داخلها أية حالة من حالات الذنب. ويقول: "ليس في ذلك انتقاص من عصمته وانسجامه مع الخط الذي يريد الله له أن يسير فيه، فقد ترك الله للنبي مساحة يملك فيها حرية الحركة من خلال ما يدبر به أمر الأمة بالوسائل العادية المألوفة التي قد تخطئ في بعض مجالاتها، لا بالوسائل الغيبية التي لا يملكها بطريقة ذاتية، لم يكشفها الله له بشكل مطلق، تماماً كما هي الحال في ممارسته القضاء بين الناس حيث قال<sup>(١٠٨)</sup>: "إنما أفضي بينكم بالأيمان والبيئات"<sup>(١٠٩)</sup>.

كما يرى فضل الله أن النبي والأئمة بشر من البشر، بحيث تأتيمهم النزعات النفسية ولكن الله - تعالى - يعصمهم بفضله بحيث يوجد لهم ما يشاء من الحواجز التي تردهم عن ذلك. وفي نظر فضل الله أن ما حدث ليوسف - عليه السلام الذي قال الله عنه: { وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ مَا { (يوسف : ٢٤) هو من هذا القبيل، فهو يرى أن الأنبياء بشر من البشر، وأن عصمتهم لا تتنافى مع وجود نزعات نفسية وغريزية، أو تأثر طبيعي، ولكن هذا التأثر لا يتجاوز أن يكون خطرات يحميه الله من الوقوع في دواعيها السيئة<sup>(١١٠)</sup>.

إن ما يقرره محمد حسين فضل الله في هذا الباب لا يخرج عن نفي العصمة، وإن كان يقول بأن الأئمة معصومون، وذلك أنه يقرر وقوع الخطأ منهم إضافة إلى وجود النوازع البشرية والخطرات الداخلية<sup>(١١١)</sup>، وأرى أن هذا التقرير كافٍ في القول بأن الأئمة غير معصومين، إذ العصمة تتنافى مع وقوع الخطأ. وعلى العموم فإن قول فضل الله أقرب من قول من ينفي السهو والنسيان، ويثبت العصمة المطلقة، والخلاف معه سيكون أقرب إلى أن يكون لفظياً وليس حقيقياً في الأنبياء والرسل فقط، أما الأئمة الاثنا عشر؛ فإن ذلك خلاف آخر، إذ أن النصوص لا تسعنا بأن نقول فيهم ما نقول في الأنبياء عليهم السلام إطلاقاً.

<sup>(١٠٨)</sup> انظر الحديث في: جعفر بن محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج ١، دار الكتب الإسلامية، ط ٣، ١٣٨٨هـ، طهران، ص ٤١٤.

<sup>(١٠٩)</sup> تفسير من وحي القرآن

<http://www.bayynat.org/books/quran/Youssef06.htm>

<sup>(١١٠)</sup> تفسير من وحي القرآن:

<http://www.bayynat.org/books/quran/Youssef06.htm>، وانظر أيضاً: محمد حسين فضل الله، مسائل عقديّة، ص ٨٤.

<sup>(١١١)</sup> انظر: محمد حسين فضل الله، مسائل عقديّة، ص ٨٤ وما بعدها، وتفسيره من وحي القرآن عند الكلام على سورة يوسف.

وعلي ما سبق يثبت محمد حسين فضل الله العصمة للأنبياء والأئمة ولكن العصمة التي يتبناها تمتاز بمعلمين أساسين، وهما :  
أولاً: أن العصمة لا تخالف وقوع ما نسميه أخطاء غير مقصودة، أو ما يسميه هو (نقاط الضعف البشري).

ثانياً: أنها لا تخالف وجود النوازع البشرية والخطرات الداخلية - اللإرادية .  
بينما أحمد الكاتب فقد سلط نقده لهذا القول من الوجهة التاريخية؛ ليؤكد على أن القول بالعصمة لجأ إليه الذين أرادوا حصر الإمامة في السلالة الحسينية وقد اضطروا إلى القول بالعصمة؛ لضمان تفوق الشخصيات التي اختاروها على غيرهم (١١٢).

مبيناً أن الذي أُلجأ إلى هذه الفكرة أمران :

١- الخلفاء الأمويين: فقد اجتهد الكاتب في نقل عبارات الخلفاء الأمويين في بيان تركيز خطابهم على بيان شرعيتهم بأن الله تعالى اختارهم على غيرهم لأمر الخلافة والملك، وهو ما يرى فيه الكاتب ميلاً إلى "الاستدلال الجبري" (\*)، وفي وجهة نظر الكاتب أنه هو سبب ردة الفعل لدى بعض الشيعة فقالوا بأن الله تعالى قد عين أئمة من آل بيت نبيه(١١٣).

٢- وجود أشخاص متعددين من آل البيت يخرجون طلباً للخلافة، أدى هذا إلى ابتكار فكرة العصمة والنص لبعض أهل البيت من أجل إسقاط شرعية أو أولوية من عداهم(١١٤)، فبعد أن ظهرت فكرة الحصر في البيت الحسيني ثم أحدث القول بالعصمة والنص؛ أدرج في نظرية الإمامة حصر حق تفسير (القرآن بالمعصومين، "تحت دعوى عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة"(١١٥).  
من أجل ضمان تفوق الإمام.

وخلاصة النقد الذي وجهته الحركة التصحيحية إلى فكرة العصمة هي :

(١١٢) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص ٤٧.  
(\* ) يذكر أحمد الكاتب أن الخلفاء الأمويين كانوا يبنون نظريتهم السياسية على عقيدة الجبر والمشينة الإلهية، وقد نقل في ذلك أقوالاً لبعض خلفائهم وبعض ولايتهم جاء فيها قولهم: "إن الله اختصنا وإن الله استخلفنا وقلدنا الله .. وارتضاه الله إماماً على عباده"، وغيرها من العبارات. ولعل الأقرب أن يقال: إن صح مثل هذا النقل فأنها قيلت على سبيل فرض الأمر من قبل السياسيين في ذلك الوقت، لأن المذهب الجبري لم يخرج إلا في العهد العباسي علي يد الجعد بن درهم. انظر: عبد الرحمن المحمود، القضاء والقدر، دار النشر الدولي، الرياض، ط ١، ٤١٤هـ، ص ١٤١.

(١١٣) انظر: أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص ٤٧ - ٥٠.

(١١٤) انظر: المرجع نفسه، ص ٥١.

(١١٥) انظر: المرجع نفسه، ص ٦٢.

- (١) أن ذلك يتعارض مع القرآن.
- (٢) أن الأدلة التي يُستدل بها على العصمة ليست صريحة العصمة كما أنها ليست صريحة في أن المراد بها الأئمة الاثنا عشر .
- (٣) أن النصوص الواردة عن الأئمة تنفي فكرة العصمة .
- (٤) أن القول بالعصمة في ذاته يعود بالذم على الأئمة وليس مدحاً لهم.
- (٥) أن هذه الفكرة لم تُعرف في القرن الأول، وإنما كانت نتيجة لضغط الواقع السياسي<sup>(١١٦)</sup>.

#### خاتمة البحث :

تشتمل هذه الخاتمة على عدة نتائج أهمها هي :

- ١- إن مسألة الإمامة وحركة المراجعة لها مكانة عظيمة في الفكر الإسلامي .
- ٢- كان من الضروري مناقشة فكرة المراجعة داخل الشيعة الإمامية .
- ٣- مناقشة العديد من الأساليب المختلفة في مهاجتها وتنوع مواضعها .
- ٤- حاول البعض الإصلاح من خلال تنقية الأخبار والآثار عن الأئمة وهو مصدر مهم للمعرفة الدينية .
- ٥- استخدم البعض مساراً مختلفاً وهو مراجعة مذاهب العقيدة وتنقيتها من الضغائن والشوائب .
- ٦- كانت الدعوة إلى نقاء الأفكار وتنقيتها من أهم الدعوات التي تميز بها رجال المذهب الإمامي الإثني عشري.
- ٧- اكتشف العديد من كبار أئمة الشيعة فساد المذهب وبدأوا يعيدون دراسة منهجهم للوصول للحقائق .
- ٨- التجديد ليس دائماً مقبولاً عند أغلب علماء الأمة .

(<sup>١١٦</sup>) خالد القرني، ظاهرة التصحيح في مذهب الإمامية الاثني عشرية، ص ٧٨ .

قائمة المصادر والمراجع :

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- السنة النبوية الشريفة .
- ٣- أبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن للراغب ، تحقيق ونشر وتوزيع مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى البار ، ج ١ ، ب ط .
- ٤- موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح (الصراع بين الشيعة والتشيع)، بدون دار نشر، ١٩٨٨م.
- ٥- موسى الموسوي، يا شيعة العالم استيقظوا، بدون دار نشر، ١٩٩٢م .
- ٦- علي شريعتي، الأمة والإمامة، مراجعة حسين علي شعيب، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٦.
- ٧- علي شريعتي، النباهة والاستحمار، ترجمة هادي السيد ياسين، بيروت: دار الأمير، ط٢، ٢٠٠٧م.
- ٨- بسمة أحمد جستنية، ظاهرة التصحيح عند الشيعة، مجلة الدراسات العقدية، ج ١، عدد١، السعودية ٢٠٠٩م.
- ٩- عبد الكريم سروش، أرحب من الأيديولوجيا، مؤسسة الانتشار العربي، ط١، بيروت ٢٠١٤م.
- ١٠- آية الله العظمى السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقي، كسر الصنم أو ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن الكريم والعقل نقض كتاب أصول الكافي للكائني، ترجمة عبد الرحيم ملازاده البلوشي، دار البيارق- عمان، ط١، ١٩٩٨م.
- ١١- محمد مجتهد الشيبستري، نقد القراءة الرسمية للدين، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت- لبنان، ٢٠١٧م .
- ١٢- ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية، ج٢، ب.ن، ط٢، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ١٣- رافد حسن مجيد، الإمامية في الفكر الشيعي، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد١٣، عدد٢، ٢٠١٤م.
- ١٤- الخميني ، كشف الأسرار، ط٢، دار المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، ١٩٤٨م.
- ١٥- مرتضى المطهري، الإمامة، ترجمة جواد علي كسار، مؤسسة أم القرى، دار الحوراء، دب.
- ١٦- محمد حسين الصغير، الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية، دار المحجة البيضاء، بيروت ، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.



- ١٧- حسن جمال البلوشي، أهل البيت، العصمة من الضلالة الأساس النظري والواقع التطبيقي، ط١، دار القارئ، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ١٨- السيد محمد حسن الفزويني، الإمامة الكبرى والخلافة العظمى، ج٢، دار القارئ، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ١٩- ابن المطهر الحلي، نهج الحق وكشف الصدق، تحقيق وتقديم، السيد رضا الصدر، تعليق الحسن الأرموي، دار الهجرة، ١٤٢١هـ.
- ٢٠- السيد عبد الله شبر، حق اليقين في معرفة أصول الدين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، بيروت - لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢١- ابن المطهر الحلي، كشف المراد في تجريد الاعتقاد، تحقيق حسن زاده الأملّي، مؤسسة نشر الإسلام، ط٧، ١٤١٧هـ.
- ٢٢- أحمد الكسروي، التشيع والشيعة، تحقيق ناصر القفاري وسلمان العودة، ب.ن، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٢٣- محمد الياصري، مذهبنا الإمامي الإثني عشري بين منهج الأئمة والعلو، مخطوط.
- ٢٤- محمد الياصري، المنهاج أو المرجعية القرآنية، مخطوط.
- ٢٥- إسماعيل آل إسحاق الخوئيني، الموسوعة القرآنية، مخطوط القسم الأول.
- ٢٦- أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلي ولاية الفقيه، الدار العربية للعلوم، ط٣، ٢٠٠٥م.
- ٢٧- موسى الموسوي، المتأمرون على المسلمين الشيعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٢٨- موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشيع، ب ط، ١٩٨٨م.
- ٢٩- نهج البلاغة، ج١، جمع الشريف المرتضى مع شرح، محمد عبده، مؤسسة المعارف ببيروت، ١٩٩٦م.
- ٣٠- خالد بن محمد البديوي، أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآرائهم، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ب.ن.
- ٣١- أبو عمرو محمد بن عمر كشي، رجال الكشي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - كربلاء، ١٩٦٢م.
- ٣٢- جعفر بن محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج١، دار الكتب الإسلامية، ط٣، طهران، ١٣٨٨هـ.
- ٣٣- مجلة الفتح، العدد (٨٦٢)، خاتمة العام الثامن عشر ذو الحجة ١٣٦٧هـ.
- ٣٤- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٠، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- ٣٥- ابن كثير، البداية والنهاية، دار ابن كثير، دمشق / بيروت.

- ٣٦- أبو بكر البيهقي , دلائل النبوة , تحقيق عبد المعطي قلنجي , دار الكتب العلمية , دار الريان للتراث , ط ١ , ٥١٤٠٨ / ١٩٨٨م
- ٣٧- أحمد بن سعد حمدان الغامدي, التشيع , نشأته ومراحل تكوينه, درا ابن رجب, مكة المكرمة, ط٣, ١٤٣٣هـ, ٢٠١١م.
- ٣٨- إيمان صالح العلواني, مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقديّة عند الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد, دار التدمرية, ط١, ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٣٩- ناصر بن عبد الله الفقاري, أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد, ط١٤١٤هـ.
- ٤٠- السكسكي الحنبلي, البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان, تحقيق د. بسام علي العموش , مكتبة المنار, ط٢, ١٩٩٦م ١٤١٧هـ.
- ٤١- أحمد محمد أحمد حلمي, دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة, ط٣, ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٤٢- محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق. رسالة الاعتقادات, ط مركز نشر الكتاب, إيران, ١٣٧٠هـ.
- ٤٣- محمد باقر المجلسي, بحار الأنوار, ج ١٠٠, دار إحياء التراث العربي, بيروت- لبنان, ١٩٨٣م.
- ٤٤- أبو عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي, رجال الكشي, بيروت - لبنان ٢٠١٤م.
- ٤٥- شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي, مختصر التحفة الاثني عشرية , تعريب لشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي, اختصره وهذبه علامة العراق محمود شكري الألوسي, تحقيق: محب الدين الخطيب, المطبعة السلفية بالقاهرة , ١٣٧٣هـ.
- ٤٦- تقي الدين أبو العباس ابن تيمية, منهاج السنة النبوية, ج٤. دار الكتب العلمية, بيروت/لبنان .
- ٤٧- أحمد الكاتب, تطور الفكر السياسي الشيعي .
- ٤٨- عبد الله فياض, تاريخ الإمامية, دار التعارف, بيروت, ط١, ١٤٢٣هـ .
- ٤٩- باقر شريف القرشي, حياة الإمام موسى بن جعفر, تحقيق مهدي باقر القرشي, ج ١, العتبة الكاظمية المقدسة, ١٤٣١هـ .
- ٥٠- محمد باقر المجلسي, بحار الأنوار, ج ٢٥.
- ٥١- محمد بن محمد النعمان العكبري , النكت الاعتقادية , تحقيق رضا المختاري, المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد, ط١, ١٤١٣هـ.
- ٥٢- مقداد بن عبد الله السيوري الحلبي, اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية, تعليق محمد تقي المصباحي النردي, تحقيق ونشر مجمع الفكر الإسلامي, ط١, ١٤٢٤هـ.

- ٥٣- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
- ٥٤- السيد محمد الحسيني الشيرازي، القول السديد في شرح التجريد، دار الإيمان إيران، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
- ٥٥- الحلبي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق حسن زاده الأملي، مؤسسة نشر الإسلامي، ط٧، ١٤١٧هـ.
- ٥٦- الجواد التبريزي، في السهو عن النبي ﷺ، دار الصديقة الشهيرة، ط٢، ١٤١٩هـ.
- ٥٧- أحمد بن زين الدين الإحسائي، كتاب العصمة، بحث مفصل في عصمة الأنبياء والأئمة، تحقيق صالح أحمد الدياب، مؤسسة البلاغ، مؤسسة شمس هجر، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٥٨- السيد إبراهيم الموسوي الزنجاني، عقائد الإمامية الاثني عشرية، إيران، قم الخامسة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ٥٩- السيد محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٦٠- حمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ٦١- أبو الفضل البرقي، كسر الصنم نقض كتاب أصول الكافي، ترجمة عبد الرحيم البلوشي، دار البيارق بعمان، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٦٢- محمد حسين الصغير، الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية.
- ٦٣- خالد القرني، ظاهر التصحيح في مذهب الإمامية الاثني عشرية، الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، ط١، ١٤٣٥هـ.
- ٦٤- موسى الموسوي، الصرخة الكبرى أو عقيدة الشيعة الإمامية في أصول الدين وفروعه في عصر الأئمة وبعدهم، من مطبوعات المجلس الأعلى في أمريكا - لوس أنجلوس، ١٤١١هـ.
- ٦٥- عادل كاظم عبد الله، العصمة عند السيد الخوئي وعند المشككين، دار وادي السلام، الكويت، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ٦٦- أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الاستبصار فيما اختلف فيه من الآثار، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ٦٧- ابن بابويه القومي " الشيخ الصدوق " الاعتقادات، تحقيق عصام عبد السيد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم - إيران، ط١، ١٣٧١هـ.
- ٦٨-

المعاجم والموسوعات :

- ١- ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون ، دار المعارف بمصر، ب ط .
- ٢- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مراجعة أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث بالقاهرة ، ٢٠٠٨م.
- ٣- المعجم الوسيط، مجموعة من الباحثين، مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ط ٤ ، ٢٠٠٤م .